

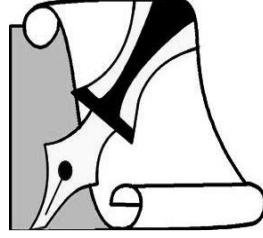


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التقدير اللبناني للنصف الأول من أيار ٢٠١٨

شكّلت الانتخابات النيابية الحدث الأهم على الساحة اللبنانية وقد اتخذ هذا الحدث دلالات عديدة وعزّز من طبيعة تواجد بعض القوى السياسية بينما حجّم قوى أخرى. لكن من غير المرجّح أن يتمخّض هذا الأمر عن تغييرات كبيرة في المشهد السياسي نتيجة التوازنات الطائفية التي ترسم خريطة القوى على الساحة.

وتوجّهت الأنظار إلى مرحلة ما بعد الانتخابات والاستحقاقات التي تنتظر البلاد وأهمّها تسمية رئيس الحكومة ومن ثم تشكيلها وتوزيع الحقائق بين قواها المختلفة. لكن الأمر يجب أن يلقى اهتمام القوى اللبنانية نتيجة الوضع الدقيق الذي تمرّ فيه المنطقة مع انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي مع إيران، ودخول قرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس حيّز التنفيذ. كما يجدر التذكير بكسر إسرائيل للخطوط الحمراء على الساحة السورية مع استمرار ضرباتها العسكرية في سوريا، وهو ما قد يؤشّر إلى صدام ما على الساحة السورية، في الوقت الذي يتخوّف فيه كثيرون من حرب كبرى في المنطقة يوحد نيرانها الحلف الأميركي الإسرائيلي الخليجي (السعودي خاصة)، وإن كان الموضوع لا يزال مستبعداً حتى الساعة، نتيجة الخشية الأميركية من تداعياته كما بسبب علم إسرائيل لنتائج أيّة حرب على ساحتها الداخلية وخوفها من تدخّل حزب الله مباشرة في الحرب التي ستغطّي، إذا ما أخطأت إسرائيل الحساب والتقدير، الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة.

من هنا، يبدو من الأهمية بمكان أن توضع قدر الإمكان النزاعات الداخلية اللبنانية جانبا، منذ الآن، والإسراع في تشكيل الحكومة وتوحيد جهود الجميع في مواجهة أي خطر من هذا النوع تشجّع عليه بعض الأطراف كالسعودية بعد نكساتها المتكرّرة في المنطقة، وآخرها في لبنان. وقد اجتازت البلاد قطوع الانتخابات على خير، وإن كان اعترى مشهد ما بعدها بعض القلق نتيجة ما اعترى عدد من أحياء العاصمة من اشتباكات متفرّقة، إضافةً إلى ما حدث في الجبل، ما استدعى استنفاراً سياسياً وأمنياً وانتشاراً عسكرياً كثيفاً، حتى ضبطت الأمور.

لكن من المفيد التذكير بأن تلك التحركات، المرفوضة، قد نهلت من نبع الخطاب التحريضي الذي خرج به رئيس الحكومة سعد الحريري والذي لم يأت بثماره في الانتخابات بعد تجيشه الشارع السنّي في وجه حزب الله، فكان خطابه بذلك سلاحاً ذا حدّين.

بادئ ذي بدء، يمكن القول إن إجراء الانتخابات في حدّ ذاته، على أساس نوع ما (لم يطبّق سوى في لبنان) من النسبيّة، هو إنجاز وطني كبير، يعدّ في خانة رئيس الجمهورية ميشال عون، كونه يعدّ مكسباً إصلاحياً وميثاقياً كبيراً، علماً أن رئيس الجمهورية وقف ضد أيّ تمديد غير تقني للبرلمان، ووعده اللبنانيين منذ قدومه بنظام للانتخابات أحدث من سابقه. إلا أنّ هذا الأمر يسجّل لحزب الله الذي شكّل الدافع الرئيسي لهذا القانون لضمان حسن التمثيل والإتيان بوجوه سنّيّة غير متطرّفة ومؤيّدّة للمقاومة، كما إن إضعاف رئيس الحكومة سعد الحريري شكّل أحد أسباب اعتماد القانون، وهو ما حدث فعلاً بعد أن شكّلت الخارطة السياسية للمجلس الجديد قوة كبيرة للحزب وللحلفاء.

وقد كان الاستحقاق سلبياً على الرئيس سعد الحريري الذي تراجعته كتلته في شكل كبير، وشكّل التراجع الكبير في العاصمة بيروت، حيث حاز على نيف ونصف المقاعد، ضربة كبرى لتيار المستقبل. ولم يعد الحريري قادراً على الحديث عن احتكار التمثيل السنّي في البلاد، لكن يجب عدم المبالغة في توصيف خسارة الحريري كونه لا يزال صاحب الشعيبة الأكبر على الساحة السنّيّة وبفارق ملحوظ عن أخصامه، في مرحلة بالغة الصعوبة عليه خرج منها بأقل قدر من الخسائر. ومن المرجّح أن يُعاد تكليفه برئاسة الحكومة نتيجة التوازنات القائمة في البلاد وحلفه الكبير مع التيار الوطني الحر، لكنه سيواجه صعوبات في تشكيل حكومته، كما أنه سيكابّر بادئ الأمر بعدم الاعتراف بخسارته الانتخابية قبل الخضوع للأمر الواقع.

في المقابل، خرج الثنائي المتمثّل **بحزب الله** وحركة أمل وحلفائهما، بفوزٍ هو الأبرز وتمكّنوا من حصد ما يزيد عن ثلث مقاعد المجلس النيابي. وأحكم الثنائي قبضته على المقاعد الشيعية الـ٢٧، وأثبت مناصرو الثنائي عن انضباطيّة كبرى قد تكون فريدة من نوعها في تاريخ الانتخابات النيابية في لبنان.

كما تمكّن الثنائي من إيصال عددٍ من النواب السنّة المتحالفين معه والمعارضين للحريري، وهو أمر بالغ الأهمية في تقديم خطاب مؤازر للمقاومة من البيئة السنيّة، وهو ما حاول تيار المستقبل طوال المرحلة الماضية اختطافه، حتى أنه نجح في بعض الأحيان. من هنا، سيخرج خطاب سنّي في المجلس الجديد يحاكي تاريخ الطائفة السنيّة المبني على ثوابت رئيسيّة كقضية المقاومة وفلسطين، وسيكون لزاماً على هؤلاء النواب الجدد الخروج بخطاب مدني حين تدبّ الأزمات، المقبلة حتماً، بين الحزب وتيار المستقبل، أو في حال اندلعت أزمات كبرى في المنطقة، في الوقت الذي لا يريد فيه الحزب أي كلام مذهبي يضعه في مواجهة طائفية مع المستقبل.

وبرز على السطح تقدّم للقوات اللبنانية يعيده البعض إلى الصورة الجديدة التي قدّمها القوات للناخبين أو ما يسمّيه هؤلاء بـ"النيو قوات"، وهي ليست على غرار الصورة غير الإيجابية التي برزت طوال تاريخ القوات. وبغضّ النظر عن سبب تقدّم القوات تفصله مقاعد عدّة عن حصة التيار الوطني الحر من الحزبيين، علماً أن تكتّل لبنان القوي الذي يقوده التيار هو الأكبر في لبنان إذ يجمع ٢٩ نائباً، فإنّ التيار بات يلقي منافسة في الشارع المسيحي، وإن كان التيار سيبقى في صدارة القوى المسيحية.

من ناحيته، خرج النائب وليد جنبلاط بأقل قدر من الخسائر من هذا القانون، وإن كان خسر أربعة نواب، وهو أمر حاول جنبلاط تجنّبه، لكنه حافظ على زعامته الدرزية. كما أنه حافظ على نفوذه خارج طائفته، فأبقى على حصته من السنّة والمسيحيين. كما ثبت تحالفه مع رئيس مجلس النواب نبيه بري وعلاقته مع حزب الله.

وثمة نقطة ذات دلالة، وإن كانت إرهاباتها قد ظهرت في المرحلة الماضية، وهي هزيمة الأحزاب الصغيرة والشخصيات المسيحية في قوى ١٤ آذار، كما أن من الملاحظ أن هؤلاء افتقدوا الدعم المادي الخارجي اللازم لخوض معركة هم ضعفاء فيها أصلاً. إضافة إلى كل ذلك، يجب التتويه بهزيمة التيارات الإسلامية على الساحة السنيّة كالجماعة الإسلامية إضافة إلى الذين خرجوا بخطابٍ متطرّفٍ في هذه الساحة من السلفيين، وهو ما يشير

أيضا إلى شحّ الدعم المادي الخارجي المُقدّم لهم، ناهيك عن افتضاح خطابهم وعدم تقديمهم سوى ما هو مضرّ للبنانيين من كلام مذهبي وتقسيمي (يتّخذ سقوط اللواء أشرف ريفي رمزية كبيرة على هذا الصعيد).

الآن، وبعد صدور النتائج، تتوجّه الأنظار إلى ما بعد الاستحقاق، وتتمثّل المعركة الأولى في انتخاب رئيس المجلس النيابي، والسؤال هنا ليس في انتخاب الرئيس نبيه بري لولاية جديدة، بل حجم الأصوات التي سيحصل عليها وما إذا كان تكثّل رئيس الجمهورية ميشال عون سينتخبه رئيساً، وسيمثّل هذا الأمر الاختبار الأول للعلاقة بين الرجلين في المرحلة الجديدة للعهد، علماً أن بري يعتبر عدم حصوله على الأصوات كافة (تقريباً) تحجيماً له.

كما ستدور معركة، لم تتّخذ حجمها الإعلامي حتى الآن، حول من سيتولّى منصب نائب رئيس المجلس الذي يرى العهد أن حجم كتلة لبنان القوي يؤهلها لتولّي نيابة رئاسة البرلمان، في الوقت الذي يتردد فيه اسم النائب إيلي الفرزلي الذي عاد إلى المجلس، على هذا الصعيد.

ويعتبر العهد أنه جاء إلى المجلس بالكتلة النيابية الأكبر وبأن حجم التيار الوطني الحر قد تعزّز، وهو لذلك، سيلجأ إلى تشكيل جبهة وطنية واسعة تضم القوى السياسية والشخصيات الحليفة للعهد في الوقت الذي سيستمر فيه الحلف مع تيار المستقبل، بالتوازي مع استمرار الحلف الكبير مع حزب الله، في ظلّ حديث عن مراجعة ستجري على صعيد الشوائب التي حصلت في العلاقة بين الجانبين.

على أن الامتحان الأكبر للبلاد سيتمثّل في الاستشارات النيابية التي سيتمخّض عنها اختيار الرئيس المقبل للحكومة والذي من المرجّح أن لا يكون سوى الحريري.

وقد تخطّى الحريري نكسة الانتخابات وبدأ يصرّ فعلياً على أنه صاحب الشعبية الأعلى سنياً في مناطق مختلفة مع كتلة كبيرة من ٢١ نائباً، بينما اقتصر أخصامه على فوزهم في مناطقهم.

ويشير كلام الحريري إلى عدم نيّته التراجع، بل الاستمرار في معركته السياسية وذلك عندما نكّر بأن والده الرئيس رفيق الحريري كان لوحدته العام ١٩٩٢ وإلى جانبه الرئيس فؤاد

السنيرة، عندما استهل مهامه الحكومية، ما يعني أنه لا يبالي بتراجع كتلته النيابية. كما أنه أعلن خوضه المعركة السياسية عبر تعهده بالبقاء حليفاً لرئيس الجمهورية، ولو تحت عنوان "تأمين الاستقرار".

ويشير مطلعون على موقف الحريري إلى أنه استوعب الصدمة وأنه سيُجري مراجعة يعالج بها الشوائب التي اعترت أداء تيار المستقبل، وأنه يصرّ على عدم الرضوخ للشروط واعتباره خاسراً. ويرد هؤلاء على إرهابات أولى أزمات تشكيل الحكومة مع السجال القائم دوماً في الفترة الأخيرة حول أحقية الطائفة الشيعية بحقيبة وزارة المالية انسجاماً مع روحية اتفاق الطائف.

ويعودون إلى الردّ السريع لزعيم المستقبل عبر تأكيده أن العرف الوحيد في الطائف محصور في الرئاسات الثلاث، مؤكداً أنه لا يجوز التمسك بأمور لم ترد في اتفاق الطائف على مستوى الوزارات. ومن المرجح أن يحصل الحريري على دعم رئيس الجمهورية وأقطاب آخرين على هذا الصعيد، مع تغليب أن لا تفلت هذه الحقيبة من يد الرئيس نبيه بري، على أن يتم التحايل على عنوان إسنادها له من دون الرضوخ رسمياً إلى كونها من حقّ الشيعة. إذ يجب لفت النظر إلى أن دعوة بري لقيت معارضة ضمنية من الحلفاء، ويجب التذكير هنا بترحيب تيار المردة بذلك، لكن مع تأكيده، في المقابل، أنه ليس مع تكريس أية وزارة لأية طائفة، وعلم أن حزب القوات اللبنانية لن يوافق أيضاً على تفسير بري للطائف على هذا الصعيد ومثله حزب الكتائب وغيرهم.

ويبدو من المفيد هنا التشديد على ضرورة تشدّد الثنائي في موضوع المفاوضات بدءاً من تسمية الحريري رئيساً للحكومة الجديدة، ومن ثم اعتراف الأخير بالشريك السنّي الآخر، واعتماده مقارنة جديدة لوضعه الحالي ليبنى على الشيء مقتضاه. وستتعدّد الأمور في حال أراد الحريري تجاوز نتائج الانتخابات على ساحته السنّيّة، أمّا إذا استوعب تراجعته وبالتالي أقرّ بالتعددية على الساحة السنّيّة التي فرضتها الإرادة الشعبية، فإنّه يكون بذلك مسهلاً لعملية التأييف.

في كل الأحوال، بدأ العد العكسي لمسار التكليف والتأليف الحكوميين، قبل أقل من أسبوعين من تاريخ انتهاء ولاية المجلس النيابي الحالي، وبالتالي تحول الحكومة الحالية بدءاً من ٢١ من الشهر الحالي، تاريخ بدء ولاية المجلس الجديد، إلى حكومة تصريف أعمال. ويبدو أن ثمة توجّهاً لتثبيت عناصر التسوية الرئاسية ومنها عودة الحريري إلى رئاسة الحكومة. وستتم محاولات لتشكيل هذه الحكومة على أسس وفاقية، وسيكون صعباً ترجمة التمثيل النيابي تماماً في الحكومة، خاصة وأن الوقت ضاغط وثمرات تطورات خطيرة في المنطقة قد تحدث في أي وقت ولا مجال للتجاذب الكبير الذي سيصعب مهمة تأليف الحكومة الجديدة التي يجب أن تكون جامعة وقوية، وينبغي توفير المناخ السياسي المناسب للمقاومة لكي تلتفت إلى أية تطورات خطيرة قد تحدث. ويتطلب تأليف الحكومة نقاشاً سياسياً هادئاً وإلا فإن البلاد ستكون أمام حكومة تصريف أعمال لأشهر طويلة على غرار الحكومات السابقة، وربما أكثر!

ويبدو أن المرحلة المقبلة ستشهد اصطفاً سياسياً، إن لم يكن حلفاً سياسياً، للكتل النيابية على قاعدة حلف مواجه للعهد، أي رئيس الجمهورية ميشال عون، كما للحريري، ومعهما شخصيات متعدّدة، قوامه في شكل رئيسي رئيس المجلس نبيه بري وتيار المردة وقد ينضم إليه النائب وليد جنبلاط "على القطعة"، وحزب القوات اللبنانية العطش لتولي مناصب السلطة والذي يعتبر نفسه نداءً للتيار الوطني الحر قوة في المجلس الجديد كما في الحكومة، علماً أن القوات لا تزال تكابر في رفض انتهاء اصطفاً ٨ و ١٤ آذار ولا تزال تزايد على هذا الصعيد وقد لا تنضم إلى حلف كهذا، إضافة إلى حزب الكتائب، ومعهم شخصيات متنوّعة، على أن يبقى حزب الله بيضة القبان ومنظم الخلافات بين العهد وأخصامه.

في هذه الأثناء، وبرغم دعوة رئيس الجمهورية إلى الحوار حول الاستراتيجية الدفاعية، إلا أن هذا الأمر لا يبدو أنه سيلقى حماسة كبيرة بين حلفاء الماضي والمستقبل والقوات وجنبلاط كون الأخيرين يعتبران أن الأولوية يجب أن تكون للملفات الحياتية الملحة. وإن كان من المرجح أن يجري هذا الحوار فعلاً برعاية رئيس البلاد.

قنبلة النازحين

في هذه الأثناء، تكبر المخاوف من القنبلة الموقوتة للنازحين السوريين التي تهدد الاستقرار اللبناني على المدى المتوسط والبعيد، وهو خطر لا يبدو أن ثمة قدرة على التصدي له جدياً في ظلّ غضّ الطرف العالمي، لا بل المؤامرة العالمية لمنع هؤلاء من العودة إلى أراضيهم المحرّرة، والسعي إلى توطينهم في لبنان المهتدّ عبرهم اجتماعياً واقتصادياً، ناهيك عن الخطر الأمني.

وكانت آخر المؤشرات على ذلك قد ظهرت في البيان الصادر عن الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي في ختام مؤتمر بروكسيل، والذي اتفق المشاركون فيه على أن الظروف الراهنة لا تساعد على العودة الطوعية "بأمان وكرامة"، وأنه لا تزال هناك مخاطر. وادّعى المؤتمر، أمام مسمع الوفد اللبناني برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري، أن ظروف العودة كما تحددها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووفقاً لمعايير قانون اللاجئين الدولية، لم تتحقّق بعد. وتناولت المفوضية الدولية "الهشاشة التي تزداد عمقاً لدى اللاجئين السوريين، واللاجئين الفلسطينيين من سوريا والمجتمعات المضيفة، وهذا أمر تجب معالجته من خلال الدعم الإنساني المستدام ودعم الصمود"، مشيرة إلى تقديم الدعم للصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية وإيجاد فرص العمل والاندماج في أسواق العمل، أي بمعنى آخر، الصمود في لبنان! وذلك من دون تحديد موعد العودة، في الوقت الذي تحدث فيه البيان عن "إرادة البقاء"!

هو بيان مشبوه، يتلاقى مع بيان مفوضية اللاجئين حول لبنان الرفض ضمناً لعودة مئات النازحين السوريين إلى بلادهم والتي تمت الشهر الماضي. في محاولة لربط ذلك بالحلّ السياسي في سوريا الذي لا يريد الغرب تسوية نهائية له اليوم، لا بل إن ثمة مخاوف من مساع لتقسيم سوريا دويلات عرقية وطائفية. ولا داعي للتذكير أن مؤامرة التوطين هذه تتقاطع مع مثلتها لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والتي يتعزّز العمل عليها في ظلّ إدارة الرئيس الأميركي الحالي دونالد ترامب.

والواقع أن لبنان تمكّن من تجاوز قطوع أي انقسام رسمي سريعاً، إذ صدرت ردود فعل رسمية لبنانية رافضة للبيان الأممي، علماً أن ترسيخ إقامة اللاجئين تتعارض مع الدستور اللبناني ناهيك عن سيادة لبنان وهو الموضوع الذي جمع بين الموقفين الرافضين لبعض ما جاء في بيان بروكسل من قبل رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، برغم الخصومة بينهما، وهو مؤشر إلى الخطر الذي يوليه الرجلان لموضوع النازحين السوريين.

وعُلم من أوساط وزارة الخارجية أن ما جرى هو إخفاق سياسي وديبلوماسي كبير، إذ كان يجب تقدير الجو السائد في المنطقة، وقد جاء البيان في هذا التوقيت بالذات لأن لا مصلحة لهذه الدول اليوم بإعادة النازحين من لبنان كي لا يعود الوضع طبيعياً في سوريا، فيتمركز هؤلاء ويشاركون في الانتخابات الرئاسية المقبلة لأن أصواتهم لن تعود مضمونة ضد الرئيس السوري بشار الأسد، حسب هؤلاء.

وكان لافتاً صمت رئيس الحكومة سعد الحريري في جلسة الحكومة التي تلت بيان بروكسل، إذ عادة ما يوضع الوزراء في المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية والزيارات الخارجية والمؤتمرات التي يشارك فيها لبنان، وهو ما كان يجب على الحريري إعلانه حول مؤتمر بروكسل.

من جهتها، تتساءل جهات متابعة لموضوع النازحين، انطلاقاً من الموقف "المريب" للحريري في بروكسل، عمّا إذا كانت هناك صفقة سياسية على حساب لبنان يتولّى تخريجها الفريق السياسي نفسه الذي فتح الحدود للنازحين من دون ضوابط، وتتعرّز تلك المخاوف من الموقف الصامت للحريري في مجلس الوزراء.

لكن موقفي عون وبري الرافضين لهذا الأمر قد يكون شكّل تغطية للحريري الذي ربما جاء موقفه في معرض تثبيت موقفي رئيس الجمهورية بوصفه مُعبّراً عن الموقف اللبناني الجامع، ورئيس المجلس الذي تحدّث باسمه وباسم المجلس، حسب أوساط تيار المستقبل التي تقول أنه ما دام الحريري رئيس أكبر كتلة نيابية في المجلس، فعليه الالتزام ببيان بري. وذلك مع أن

الحريري، يُذكَر هؤلاء، خلال المؤتمر، عن الموقف اللبناني الجامع برفض التوطين والتشديد على ضرورة العودة السريعة للنازحين إلى سوريا.

لكن المعنيين يرون أن النقطة السلبية الكبرى في موضوع المؤتمر أنه كان يجب، عوضاً عن التباحث في كيفية مساعدة النازحين لتأسيس حياة بديلة والبقاء في لبنان، البحث في كيفية دعم المجتمع الدولي لعملية عودة النازحين الى بلدهم، وهي عودة تتماهى مع الواقع الميداني في سوريا الذي تغير بشكل إيجابي خلال الأشهر الماضية.

ويتوجّس لبنان من عدم سعي الأمم المتحدة إلى تشجيع وتسهيل عودة النازحين لا بل العمل على ترهيبهم بهدف إبقائهم في لبنان، ناهيك عن فرض شروط مستحيلة على طالبي إعادة التوطين في بلدان ثالثة غير لبنان.

ويتمثّل طلب لبنان من جميع الأطراف الدولية والأممية، في البدء بالتحضير والإعداد والتمهيد لعودة النازحين السوريين إلى المناطق الآمنة والمستقرّة في الداخل السوري، مع الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسريّة. لكن الأمر لا يجب أن يقترن بالحل السياسي الذي يتمسّك لبنان به أو بعملية إعادة الإعمار، علماً أن فئات كبيرة من النازحين تريد العودة إلى مناطق مستقرّة أمنياً وفيها مقوّمات العيش الأساسيّة.

وعُلم أن سياسة لبنان على هذا الصعيد هي في إطار التصعيد، ابتداءً بالموقف الرسمي وصولاً إلى منع المنظمات التي تعنى بشؤون اللاجئين والمعرّقة للعودة، من العمل في لبنان، إذا تطلّب الأمر ذلك واستمرّت السياسة الدولية القائمة على هذا الصعيد. علماً أن البعض يعيب على لبنان عدم الخروج بموقف حكومي متشدّد، كي لا يُبنى ما هو أسوأ على بيان بروكسيل، لكن الردّ يأتي أن بيانات رئيسي الجمهورية والمجلس ووزير الخارجية كانت كافية على هذا الصعيد.

ومن المفيد أن لبنان اختار، حتى الآن، موقفاً وسطاً، يحافظ على حقوقه من جهة، ويبقى العلاقة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على حالها من جهة ثانية، لكن هذا الأمر قد يتعرض لتطور سلبي قد يؤدي إلى طرد ممثلي مفوضية اللاجئين في حال استمروا على منوال محاولة عرقلة عودة النازحين إلى بلادهم.

وعلم أن جهات دولية، أوروبية على وجه الخصوص، قد سارعت إلى تقديم تلميحات إلى الجانب اللبناني باعتبار وجود اللاجئين السوريين في لبنان مؤقتاً، ولكن الأمر لا يزال ضبابياً ولا يقدم تلميحات حقيقية حول الأمر، في ظلّ مطلب لبناني بالعمل المشترك لإعادة صياغة رؤية مشتركة لحل أزمة النازحين، مبنية طبعاً على العودة.

في هذه الأثناء، تحذّر جهات متابعه من أن المساعدات المالية في هذا الموضوع يجب أن تمرّ من خلال الحكومة اللبنانية، لا المنظمات الدولية، كما يجب أن تساوي بين اللبنانيين والسوريين. ويجب أيضاً أن تكون في دولة المنشأ في سوريا، لتسهيل العودة الآمنة والكريمة، وبالتدرج.

ومن المفيد الآن تذكير المفوضية السامية للأمم المتحدة للشؤون اللاجئين، بأن لبنان تحمّل تداعيات كبيرة على هذا الصعيد، ويشير البعض إلى أن الكلفة على الخزينة العامة وصلت السنة الماضية إلى ١٨ مليار دولار، وقد وصل الرقم العام الحالي إلى ٢٠ مليار دولار، حسب خبراء إقتصاديين لبنانيين.

كما أن لبنان هو الدولة الأكثر استقبالية للنازحين في العالم، إذ يتخطى فيها النازحون ٣٥ في المئة من عدد سكانه، كما بلغ الفقر ٥٨ في المئة، والبطالة ٣٥ في المئة، في الوقت الذي تراجع فيه النمو من ٨ في المئة إلى ١ في المئة.

ويأتي كل ذلك علماً أن النازح السوري يتقاضى مساعدات من الأمم المتحدة، وهو ينشط في القطاعات غير المسموح العمل فيها في لبنان، والمفارقة هنا أنه يعبر عن رغبته في العودة إلى سوريا.. بينما ترفضها الدول الغربية!

ويشير البعض إلى تجارب أخرى حصلت، وكان فيها قرار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أفضل بكثير مما فعله اليوم في لبنان، ويبرز هنا مثال دولة باكستان التي انتزعت قرارا بإعادة اللاجئين الأفغان إلى ديارهم، وذلك عبر قرار سيادي، والمهم هنا أن مفوضية الأمم المتحدة إمتثلت إلى قرار الدولة ووضعت برنامجا لتنشيط عودتهم، ووقّرت ٤٠٠ دولار لكل لاجئ أفغاني في باكستان، رغم وضع أفغانستان غير المستقر.

إذاً، ماذا عن مساحة سوريا التي تبلغ ١٨٠ ألف كلم ٢، وحيث باتت ١٣ محافظة آمنة؟ علماً أن النازح السوري الذي جاء لبنان هو لم يأت، في معظمه، من المناطق المُحاذية الحدودية، كالعاصمة دمشق وكمحافظة حمص الشاسعة على سبيل المثال لا الحصر. بل إن النازحين جاؤوا من محافظات كالحسكة، وكدير الزور، وكالرقعة، وكإدلب. وهو أمر يصنّفهم ضمن فئة النازحين الإقتصاديّين، حسب أوساط في وزارة الخارجية.

من هنا، فإنّ الحل الوحيد لهذه الأزمة، حسب هؤلاء، يتمثّل في عودة النازحين السوريين إلى ديارهم في شكل تدريجي، وبكرامة، من دون أن يخرج لبنان عن انسجامه مع مبادئ القانون الدولي، علماً أن لبنان يرفض الإعادة القسرية، ويؤيد العودة الآمنة التي يعبر فيها النازح عن رغبته الطوعية في العودة. ويجب التأكيد من جديد على أن توسع رقعة المناطق الآمنة في سوريا قد شجع المزيد من النازحين السوريين على العودة إلى مناطقهم. وعلم على هذا الصعيد أن حركة تسجيل النازحين يوميا في سبيل العودة تتخذ منحى تصاعدي.

على أن كل ذلك يحتاج إلى حوار جدّي مع الحكومة السورية، وربما بمشاركة دولية، التي تحتفظ بسفير لها في لبنان، كما أن التواصل اللبناني الرسمي قائم معها حول مسائل اقتصادية تهمّ لبنان، ناهيك عن التعاون الأمني القائم مع الأجهزة الرسمية اللبنانية، هذا إذا نحينا جانبا التنسيق الذي حصل، لا بل لنقل التلاحم العسكري ووحدة الدم التي تمّت في معركة الجرد في وجه المسلحين التكفيريين والتي تمخّض عنها الانتصار العسكري الكبير للبنان.